

أطفال الشوارع: ما نعرفه وما لا نعرفه عن أكثر السياسات  
والبرامج فعالية لمنع تشتت الأسر وتعزيز إعادة الإدماج

سياق أطفال الشوارع  
الآثار المترتبة على  
سياسة الحكومة



- يؤدي تضارب التصورات العامة المتعلقة بالخوف، والرفض، وانعدام الأمن، والعمل الخيري، إلى جعل معظم الاستجابات الجماعية ذات آثار سلبية على الأطفال
- بالنسبة للعديد من الحكومات، تتعلق هذه القضية بالأمن وبصورة الحكومة، إذ نادراً ما يتم الإقرار بأن الأطفال الذين يعيشون في الشوارع يمثلون قضية حماية الطفل الناجمة عن أشكال الحرمان المتعددة فقر الأطفال، العنف الأسري، وعدم الحصول على تعليم جيد
- أصبحت دوافع "تنظيف المدينة"، وعمليات الاعتقال والاحتجاز الجماعي، وإدخال الأطفال إلى المؤسسات من الاتجاهات المنتظمة
- بشكل عام، هيمنت المنظمات غير الحكومية ذات الالتزام الحكومي المحدود على عملية الاستجابة



الأمر التي لا تلقي نجاحاً أو غالباً ما  
يترتب عليها أثر سلبي على الأطفال



- إدخال الأطفال إلى المؤسسات بالقوة أو زجهم بالسجن
- برامج مركزية دون توفير خدمات التوعية وتدخلات إعادة الإدماج
- لم تشمل الأسرة القسري دون تقييم مخاوف الحماية والمصلحة الفضلى للطفل

ما هي الطريقة المرجح نجاحها أكثر  
من غيرها؟



- العمل في إطار برامج الحماية الاجتماعية المرتبط بإدارة الحالات الفردية وتعزيز الأسرة
- تعزيز فرص التعلم المرنة مع التركيز على نماذج الانتقال من المدرسة إلى العمل
- خدمات رعاية الطفل المتكاملة والتي تشمل: مراكز الاستقبال، والرعاية العابرة، ولم شمل الأسرة، والفرق المتنقلة في الشوارع، ودعم إعادة الإدماج.
- الاستثمار في أعداد الأخصائيين الاجتماعيين وجودة الخدمات
- إلزام الموارد الحكومية. يتمثل الإجراء في المساءلة الحكومية التي لا يمكن التنازل عنها ثم تفويضها بالكامل للمنظمات غير الحكومية.